

Distr.: General
27 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 15 و 20 و 27 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة

نحو إقامة شراكات عالمية

رسالة مؤرخة 22 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أسترعي انتباهكم إلى مبادرة التنمية العالمية، التي عرضها الرئيس شي جين بينغ
في المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في 21 أيلول/سبتمبر. وأحيل إليكم طيه الورقة
المفاهيمية للمبادرة الآتية الذكر (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 15 و 20 و 27 من جدول الأعمال.

(توقيع) دجانغ جون

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية

لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 22 أيلول/سبتمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

مبادرة التنمية العالمية: الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تحقيق تنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة والصحة

ورقة مفاهيمية

أولاً - معلومات أساسية

التنمية هي المسعى الأبدي للمجتمع البشري. وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يندرج في صميم المهمة الأساسية للتعاون الإنمائي الدولي في الوقت الراهن.

ولا يزال السلام والتنمية يشكلان الاتجاه الأساسي في هذا العصر، والناس في كل مكان يتوقون بقوة إلى تحقيق حياة أفضل من خلال التنمية المستدامة. وما فتئ تيار الثورة الصناعية الجديدة يكتسب زخماً. فالأشكال والنماذج الجديدة للأعمال التجارية التي أفرزها الاقتصاد الرقمي والتنمية الخضراء وتشكلت معالمها بوضوح خلال جائحة كوفيد-19 تتيح فرصاً جديدة لتحقيق طفرة إنمائية في البلدان النامية. وفي هذه الأثناء، لا تزال الجائحة تخيم بظلالها على العالم تارَةً وتستشري تارَةً أخرى، الأمر الذي يطرح تحديات خطيرة أمام تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيد العالمي. فقد أتت الجائحة على الإنجازات العالمية التي تحققت في مجال الحد من الفقر على مدى السنوات العشر الماضية، وتسببت في إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي في بلدان الأسواق الناشئة. وتشكل مسائل مثل الأمن الغذائي تحديات خطيرة. وأما الفجوة الرقمية فهي آخذة في الاتساع، وكذلك الشأن بالنسبة للفجوة في الموارد الإنمائية، حيث يستمر استئصال "الفجوة الإنمائية" بين بلدان الشمال والجنوب. وإن تحقيق التوزيع العادل والمنصف للقاحات في جميع أنحاء العالم مهمة طويلة وشاقة، إذ تواجه البلدان النامية تحديات متزايدة في سعيها إلى التعافي من آثار الجائحة.

وفي ضوء هذه الخلفية، نعلن مبادرة "الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل تحقيق تنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة وصحة" (مبادرة التنمية العالمية)، بهدف حشد الجهود لمواجهة التحديات، وتعزيز التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة، واعتنام الفرص المتاحة من أجل فتح الأبواب أمام مستقبل مشرق لتحقيق التنمية المستدامة المشتركة وبناء مجتمع إنمائي عالمي.

ثانياً - المفاهيم والمبادئ الأساسية

1 - إعطاء الأولوية للتنمية. التنمية هي المفتاح الرئيسي لجميع المشاكل، وهي أيضاً الشرط الأساسي لصون السلام العالمي وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويتعين علينا أن نركز اهتمامنا على التنمية، وأن نعطي الأولوية للتعاون الإنمائي في تنسيق السياسات الكلية العالمية، وأن نحل المشاكل والتحديات المتبقية في سياق الحوكمة الوطنية من خلال التنمية.

2 - **الإنسان هو المحور.** علينا أن نتخذ من مسعى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة للناس نقطة انطلاق وهدفاً أسمى لعملائنا، وأن نحرص على أن تتحقق التنمية لفائدة الناس وعلى أيديهم وأن تكون ثمارها مشتركة بينهم. ونحن بحاجة إلى العمل باستمرار على تحسين سبل عيش الناس، وتعزيز شعورهم بالسعادة والقدرة على الكسب والتمتع بالأمن.

3 - **عدم ترك أي بلد أو أي أحد خلف الركب.** نحن بحاجة إلى النهوض بهدف تحقيق التنمية الشاملة للجميع، بما يعود بالنفع على الجميع، وأن نركز على معالجة مسألة التنمية غير المتكافئة وغير الكافية فيما بين البلدان وداخلها. وعلينا أن نولي اهتماماً للصعوبات الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، حتى تتشاطر جميع البلدان وجميع الشعوب فوائد التنمية بشكل عادل.

4 - **الانسجام بين الإنسان والطبيعة.** يتعايش الإنسان مع الطبيعة في بيئة حيّة مشتركة. ونحن بحاجة إلى التحرك بفعالية لمواجهة تغير المناخ، وضمان احترام الطبيعة وتبجيلها وحمايتها. ولتحقيق ذلك، علينا أن ننقذ بالقوانين المتأصلة للنظام الإيكولوجي، وأن نولي الأهمية الواجبة لكل من التنمية وحماية البيئة على حد سواء، ونعمل على تنسيق الاستخدام وجهود الإصلاح، ونسعى جاهدين لكفالة إيجاد بيئة إيكولوجية سليمة تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على الصعيد العالمي.

5 - **الابتكار كمحرك للتنمية.** الابتكار هو القوة الدافعة الرئيسية لعجلة التنمية. ونحن بحاجة إلى اغتنام الفرص التاريخية التي تتيحها الجولة الجديدة من الثورة التكنولوجية والصناعية، وتعزيز التعاون في مجالات من قبيل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي. ويتعين علينا أن نستحدث محركات جديدة للتعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد، وأن نعمل على تسريع وتيرة التنمية العالمية والنهوض بالطفرة الإنمائية في البلدان النامية.

6 - **الشراكة الإنمائية العالمية.** لقد أصبح لزاماً علينا أن نضع تعددية الأطراف موضع التطبيق وأن ندعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها التنسيقي في تنفيذ خطة عام 2030. ويتعين علينا تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، وكذلك تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وزيادة تمثيل الأسواق الناشئة والبلدان النامية وإسماع صوتها في ساحة الحوكمة العالمية. وعلينا أن ننبع مبدأ التشاور المكثف والمساهمة المشتركة والمنافع المشتركة، ونعمل على بناء اقتصاد عالمي مفتوح، ونتكاتف لتهيئة بيئة إنمائية عالمية مفتوحة ومترابطة.

7 - **تنمية عملية المنحى.** نحن بحاجة إلى تعزيز التواصل وتنسيق السياسات الإنمائية الدولية، وترجمة توافق الآراء الإنمائي العالمي إلى إجراءات عملية، والمساهمة في التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وتعزيز التنمية المستدامة المشتركة على الصعيد العالمي، وذلك من خلال تسخير ما هو قائم من آليات ومنابر متعددة الأطراف، ومن خلال الإجراءات الفردية والمشاركة.

8 - **الاستفادة من أوجه التآزر.** إننا بحاجة إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر بين خطة عام 2030 ومبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادرة الشراكة من أجل تنمية القارة الأفريقية، وتجميع مواطن القوة الكبيرة لدى كل من الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية

الأخرى، ومجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، والصين - رابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من عمليات التعاون المتعددة الأطراف من أجل السعي إلى تحقيق التنمية المشتركة.

ثالثا - المجالات ذات الأولوية

- 1 - **تخفيف وطأة الفقر.** إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ خطة عام 2030، وتعزيز التعاون الدولي، والنهوض بجهود القضاء على الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الفئات التي تسقط للمرة الأولى أو الثانية في براثن الفقر بسبب الجائحة، وخاصة في البلدان النامية.
- 2 - **الأمن الغذائي.** تعزيز التنمية المستدامة للزراعة، وتوطيد نظام عادل ومعقول ومستدام ومستقر للتجارة الزراعية، وتحسين الإدارة الدولية للأغذية والزراعة، والحفاظ على الأمن الغذائي العالمي.
- 3 - **جائحة كوفيد-19 واللقاحات.** تشجيع التضامن العالمي في مواجهة الجائحة، وتبادل المعلومات والخبرات، وتعزيز الجهود المشتركة للوقاية والمكافحة، والنهوض بالتوزيع العادل للقاحات، وضمان إمكانية الحصول على اللقاحات والقدرة على تحمل تكاليفها في البلدان النامية، والتضامن من أجل بناء درع عالمي قوي من الحصانة ضد الفيروس.
- 4 - **تمويل التنمية.** تعزيز تمويل التنمية المستدامة، وتوفير المزيد من الموارد الإنمائية للبلدان النامية، وتعزيز قدرة البلدان النامية على تطوير إمكاناتها وتحقيق استدامتها الإنمائية الذاتية.
- 5 - **تغير المناخ والتنمية الخضراء.** العمل من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس، وتعزيز الحوكمة العالمية للمناخ والبيئة، وتشجيع الحضارة الإيكولوجية العالمية، والدفع نحو الانتقال إلى الأخذ بالأساليب المراعية للبيئة والمنخفضة الكربون في مجالي الإنتاج والاستهلاك، وتعزيز التمويل الأخضر، وتشجيع البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الخضراء ونقلها، وتحقيق التعافي المراعي للبيئة.
- 6 - **التصنيع.** تعميق التعاون بشأن القدرة الإنتاجية العالمية، ومساعدة البلدان النامية على تحسين القدرة الإنتاجية الصناعية ومستوى التصنيع، ومساندتها من أجل الاندماج بشكل أفضل في سلاسل الصناعة والقيمة والإمداد العالمية، وتسريع عملية التصنيع والتحديث.
- 7 - **الاقتصاد الرقمي.** تعميق التعاون في مجالات التكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الرقمي والأمن الرقمي، والنهوض بتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة، والارتقاء بمستوى القدرة على الحوكمة الرقمية، وسد الفجوات الرقمية والتكنولوجية.
- 8 - **الاتصال.** لا بد من تعزيز البنية التحتية العالمية للاتصال، وتحسين "الاتصال غير المادي" الذي تتيحه السياسات والقواعد والمعايير، وتشجيع التجارة دون عوائق، والحفاظ على سلامة سلاسل الصناعة والإمداد العالمية واستقرارها وترابطها.

رابعا - الخطوات التالية

- 1 - تعزيز التواصل والتنسيق على مستوى السياسات في مجال التنمية العالمية، وتنشيط الشراكة الإنمائية العالمية، والنهوض بتنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة والصحة، والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

- 2 - تعزيز التنسيق في إطار آليات من قبيل اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإنشاء "مجموعة أصدقاء" أو شبكة تعاون، حسب الاقتضاء، وعقد فعاليات مشتركة رفيعة المستوى لمبادرة التنمية العالمية، وبناء توافق دولي في الآراء دعماً للتعاون الإنمائي ومبادرة التنمية العالمية.
- 3 - تعزيز التعاون مع الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، والنهوض بالتنسيق الاستراتيجي، وبذل جهود مشتركة لتشجيع العمل في المجالات ذات الأولوية التي حددتها مبادرة التنمية العالمية بغية الاستفادة من أوجه التآزر فيما بينها.
- 4 - العمل، بدعم من الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وآليات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي المتعددة الأطراف، على اتخاذ إجراءات عملية وفعالة، والتشجيع على تنفيذ المبادرة، والتعجيل بالتنفيذ الشامل لخطة عام 2030 في العالم، بهدف فتح الأبواب أمام مستقبل أكثر إشراقاً تتحقق فيه تعهدات التنمية العالمية.